هل هناك «أزمة مالية» حقيقية في جامعة بير زيت ؟!

تيسير العاروري

لقد مضى على اضراب العاملين في جامعة بيرزيت قرابة ستة اسابيع، وهو الاضراب الذى دعت اليه نقابة العاملين في الجامعة بعد ان باءت بالفشل كل الجهود التي بذلت خلال مدة شهرين ونصف ، (من ٣٠ آذار، يوم اعلام كافة اعضاء الهيئة التدريسية بانهاء عقودهم وحتى ١٧ حزيران، يوم بداية الاضراب). تلك الجهود التي استهدفت حل الازمة الناشئة عن خطوة انهاء العقود بما يضمن مصلحة الجامعة ومستقبلها، وعدم المساس بحقوق العاملين المكتسبة سواء منها المتعلقة برواتبهم او بظروف وشروط عملهم .

وقد رفضت النقابة الموافقة على اقتراح اللجوء الى سلاح الاضراب بعد نشوء الازمة مباشرة وفضلت تأجيل ذلك اطول فترة ممكنة والتحلي بضبط النفس الى حين استنفاد كافة الوسائل والطرق الاخرى بما فيها الحوار من اجل الوصول الى حل يقبل به الطرفان. وقد استحقت النقابة على ذلك في حينه وصفها من قبل البعض بالتخاذل وبانها "ربيبة الادارة" و"الابنة الشرعية للادارة" وغير ذلك . ومن قبل من ؟ من قبل نفس الاشخاص الذين يتباكون الان على اغلاق المؤسسة ويشككون باهداف الاضراب، وشرعية مطالب العاملين، وضرورة ان يتحمل كل طرف قسطه من عبء "الازمة المالية".

ان مجلس الامناء قد تذرع "بالازمة المالية" عندما اتخذ خطوة انهاء عقود كافة اعضاء الهيئة التدريسية ، وهو لا يزال يتمترس خلف هذا الشعار ، في حواره مع الهيئة الادارية للنقابة، واخيرا في قراراته الاخيرة القاضية بتخفيض رواتب العاملين بما معدله ١٥ بالمئة، وتجميد التوظيف ، وحصره بيد مجلس الامناء نفسه (لماذا ...؟؟!!)

ولعل الوقت الذى صرف في الجامعة، ومن قبل مختلف الهيئات والافراد على مقولة "الازمة المالية" قد فاق بعشرات المرات، الوقت الذى سبق وصرف على التفكير في تطوير الجامعة خلال كل فترة حياتها. والسبب في ذلك مفهوم ..

فالطرف الذى اطلق الشعار ، عاجز حتى الان، وبعد فترة تزيد عن السنة على اطلاقه عن تقديم اية حجج مقنعة ومنطقية لاثبات رأيه ، اما الطرف الاخر ـ العاملون ـ ، وهم الذين يطلب منهم، وحدهم، ان يدفعوا ثمن وجود "الازمة المالية" بريدون، وهذا من حقهم الطبيعي، ان يتأكدوا من حقيقة وجود "الازمة" التي يطلب منهم تحمل تبعاتها، وبعد ذلك، اى اذا كانت فعلا موجودة فسيكون من حقهم الطبيعي ايضا السؤال عن اسبابها (هل هي قلة الموارد؟، هل هي عجز مجلس الامناء على القيام بواجبه بجباية الاموال الضرورية ؟ وهل هي التبذير والاسراف ؟ هل هي الفساد المالي والاداري؟ هل هي انخفاض الكفاءة؟، هل هي كل ذلك أو بعضه ؟) وبالتالي من المسؤول عنها ؟

بعد الاجابة عن كل هذه الاسئلة وبعد اتخاذ الاجراءات التي تضمن عدم استمرارها والخروج منها باسرع وقت، وبعد معاقبة المسؤولين عنها ان كانوا من الجامعة، بعد كل ذلك، يستطيع مجلس الامناء الطلب من العاملين ان يتحملوا نتائج وجود الازمة المالية، ولا شك بانهم سيقبلون ذلك وبكل رحابة صدر.

اما غير ذلك، وبالطريقة التي يريدها مجلس الامناء فلن يقبل بها العاملون، الا مرغمين، اى وفق النموذج الاردني، نموذج جامعة اليرموك والجامعة الاردنية، وهو لحسن حظ كافة الاطراف في الجامعة غير متوفر ، ونأمل ان لا يتوفر.

اما لماذا لم تفلح سياسة ادارة الجامعة ومجلس امنائها في اقناع العاملين على ابتلاع برشامة "الازمة المالية" ، وبالتالي اضطروا للجوء الى الاضراب دفاعا عن حقوقهم، فلا يرجع بالطبع الى ان النقابة قد كممت افواههم ومنعتهم من ابتلاع "البرشامة" ولا لان النقابة تملك اسلحة واساليب سحرية ، وانما لان العاملين يملكون الكثير الكثير من الادلة التي يصعب بعد معرفتها ابتلاع "البرشامة" . ومنها :

اولا : لقد تقدمت النقابة ، ومنذ اكثر من سنة، بورقة عمل مدروسة تقترح خطة تفصيلية لتنظيم عملية الجباية على نطاق واسع وبالتالي وضع حد لاسطورة "الازمة المالية" .

وقد وصف القائمون على الجامعة تلك الورقة في حينها بانها جيدة وملائمة، ولكنها حولت للحفظ في الملفات، وليس للتنفيذ . فاين ضغط الحاجة للخروج من "الازمة المالية"؟!

ثانيا : تقدمت النقابة باقتراحات عديدة لخروج وفود مشتركة تضم ممثلين عن مجلس الامناء والنقابة الى الدول العربية والاجنبية للجباية ، حيث ان تمثيل النقابة في الوفود سيزيد من مصداقيتها وبالتالي ستستطيع جمع مبالغ اكبر. وقد ماطل من يملكون سلطة اتخاذ القرار في الجامعة، لمدة طويلة وتهربوا من الفكرة بحجج مختلفة .وعندما نجحت النقابة في ارسال وفد مشترك الى دول الخليج . وحقق نجاحا باهرا خلال ما لا يزيد عن اسبوع (حصل على ما يزيد عن مبلغ مليون ومائة الف دينار ومن دولتين خليجيتين فقط) رفض مجلس الامناء ولا يزال يرفض، فكرة تكرار تلك التجربة الناجحة، رغم مرور قرابة سبعة اشهر على ذلك، ورغم انه، اى مجلس الامناء، قد ارسل وفدا الى الكويت ورفض اشراك ممثلين عن النقابة به، واعلن بعد ذلك ان الوفد عاد من الكويت بحقيبة من الوعود التي لم تتحقق حتى الان .

لماذا اذن مثل هذا الموقف ؟

وهل هو يشير الى وجود "ازمة مالية" حادة كما يقال ؟؟!!

ثالثا : لقد قدمت اللجنة المشتركة خلال السنوات السبع ـ ٧٩ ـ ١٩٨٥ مبلغ ٣٤٫٦ مليون دينار للتعليم العالي في المناطق المحتلة . نحن لسنا في وضع يمكننا ان نعرف حصة جامعة بيرزيت منه، ولكن بالاستناد الى اقوال نائب رئيس الجامعة ، حيث كان يكرر في لقاءاته مع الهيئة التدريسية بان حصة الجامعة تراوحت بين ٨٠ بالمئة في بعض السنوات وانخفضت تدريجيا الى ان وصلت الى ٢٨ بالمئة في العام الماضي ١٩٨٥.

واذا افترضنا بان حصة بيرزيت في المتوسط كانت ٤٠ بالمئة فقط (وهو تقدير لا شك اقل من الواقع) فكون حصة بيرزيت بالتالي ١٢٫٨ مليون دينار وهي اكبر من ميزانية المصروفات التعليمية خلال نفس الفترة والتي تبلغ وفق تقديراتنا اقل من ١٢ مليون دينار . بالتالي فان حصة الجامعة من اللجنة المشتركة، وحدها، كانت تزيد بحوالي المليون دينار عن الحاجة للمصروفات التعليمية خلال تلك الفترة، يضاف الى ذلك اية مبالغ تحصل عليها الجامعة من مصادر اخرى، وهي كثيرة ثم يضاف اليها ما يجمع من اقساط الطلبة ويبلغ حسب اقوال نائب رئيس الجامعة ايضا ١٥ بالمئة من المصروفات التعليمية اى اكثر من مليوني دينار في نفس المدة المذكورة .

وهذا يعني ايضا بان صندوقي التوفير والتعويض يجب ان تكون كاملة غير منقوصة ، لانها وفق القانون ووفق الميزانية ترصد سنويا، وبالتالي فيها من المبالغ ما يزيد عن مليون ونصف المليون دينار. فاين هذه الارقام و"الازمة المالية" المزعومة؟!! وكيف نفسر ما تكرر على السنة رئيس واعضاء مجلس الامناء في لقاءاتهم مع الهيئة الادارية للنقابة بان صندوق التعويض فارغ وان صندوق التوفير كان فارغا ايضا الى ان اعيدت اليه الاموال مؤخرا وغير ذلك من اقوال كثيرة لا تصمد امام محاولة اختبار صدقها .

رابعا : هل يعلم فعلا اعضاء مجلس الامناء بحقيقة ما هو متوفر من اموال ؟ وبالتالي هل هم فعلا في وضع يستطيعون معه الحكم ان كانت هناك "ازمة مالية" ام لا ؟؟!!

ان هناك دلائل كثيرة تشير الى ان الكثيرين ، ان لم يكن الاغلبية الساحقة من اعضاء مجلس الامناء لا يعرفون حجم الاموال المتوفرة للجامعة ولا كل مصادر الدخل ومقاديرها واين هي مرصودة وكيف تستثمر وغير ذلك من الاسئلة ـ

خامسا: لقد عرضت النقابة على مجلس الامناء اكثر من مرة فكرة الاقتراض من صناديق البناء لتغطية العجز ، خاصة وان الكثير من الابنية المرصود لها الاموال لم يتم الحصول بعد على رخص لاقامتها، واموالها كما هو معروف قد رصدت منذ فترة طويلة ويمكن الاقتراض بانها قد عادت وتعود على الجامعة بفوائد مالية كبيرة . وبالتالي يمكن استعمال هذه الفوائد (على الاقل) لسد العجز المزعوم في ميزانية الجامعة. اما مجلس الامناء فقد كان يرفض فكرة الاقتراض من هذه الصناديق بكل تزمت . لماذا؟!!

وفي احد لقاءات نائب رئيس الجامعة د.جابي برامكي مع اعضاء الهيئة التدريسية، وعندما سئل عن سر رفض فكرة الاقتراض من صناديق البناء قال :"عندما ننتظر ، سنستعملها، ونستعمل ابوها" . الهمت الازمة التي تمر بها الجامعة ، واضراب شهر ونصف مبررات كافية في نظر نائب رئيس الجامعة ليستعمل صناديق البناء في هذه المرحلة (ولا نطالبه باستعمال ابوها) .

سادسا : من المعروف ، بان كل يوم اضراب او تعطيل للدراسة، يكلف الجامعة مبلغ ثمانية الاف دينار، (حسب ما كان قد صرح به نائب رئيس الجامعة في مناسبة سابقة) ، وبذلك فان الجامعة، وفق هذه الحسابات تكون قد خسرت ، حتى الان، مبلغ ثلاثمائة وستين الف دينار وهو مبلغ اكبر من ٥٠ بالمئة من المبلغ الذى يراد توفيره من خلال تخفيض رواتب العاملين بـ ١٥ بالمئة في المتوسط .

هذه خسارة الجامعة التي يمكن قياسها بالاموال، اما الخسارة التي لا يمكن قياسها بالاموال، ويصعب، ان لم يكن من المستحيل، تعويضها فهي اكثر فداحة واعظم اثرا، وابعد مدى .

سابعا : لقد اقترحت الهيئة الادارية للنقابة على مجلس الامناء فكرة الاقتراض ـ اقتراض المبلغ الذى يدعى بانه يمثل عجزا في الميزانية ويجب توفيره ـ من صندوق "التوفير او صندوق التعويض او كليهما . ولكن المجلس رفض الفكرة لاسباب غير مفهومة .

. حيث انه ان كانت هناك اموال في هذه الصناديق، واصحابها (اى العاملين) يوافقون على الاقتراض منها، فلماذا يرفض مجلس الامناء ؟!واذا افترضنا بان هذه الصناديق خالية من الاموال ولذلك لا يقبل مجلس الامناء الفكرة، فان هذه الحقيقة تكون مخالفة مالية كبيرة، لا يجيزها القانون وبالتالي، يجب محاسبة المسؤولين عن مثل هكذا مخالفة خطيرة، تمس مستقبل العاملين في الجامعة ومستقبل ابنائهم مسا خطيرا .

ومع ذلك، فامام اصرار مجلس الامناء على رفض فكرة الاقتراض من الصندوقين المذكورين ورغبة منها (اى الهيئة الادارية للنقابة) للخروج من الازمة واعادة الحياة الطبيعية الى الجامعة باسرع وقت فقد اقترحت على مجلس الامناء الاقتراض من رواتب العاملين ما معدله ١٥ بالمئة، وهي الصيغة التي كان قد اقترحها مجلس التعليم العالي في وقت سابق، الا ان مجلس الامناء قد رفض هذا الاقتراح ايضا واصر على تخفيض رواتب العاملين بما معدله ١٥ بالمئة وبعد ان خلق بسبب مجموعة متلاحقة من الازمات المفتعلة ، اجواء دفعت عددا كبيرا من العاملين الى تقديم استقالاتهم، مما يدفع الى الامام، وبقوة، سؤالا هاما وكبيرا : هل سيكون ممكنا تسيير العملية التعليمية ، وفق المعايير والاسس الاكاديمية المقبولة ، في الفصل القادم ، اذا قدر له ان يبدأ بالعدد المتبقي من الاساتذة ؟؟ ام سيكون هناك نقص خطير في العديد من الدوائر الاكاديمية مما سيكون له اثر مباشر وملموس على المستوى الاكاديمي ؟؟

اسئلة جديرة بان يهتم بها من يملكون سلطة اتخاذ القرار في الجامعة .

ثامنا: لقد ظهرت اوساط مقربة من مجلس الامناء وادارة الجامعة تبث اشاعات مفادها بان "الرواتب في جامعة بيرزيت عالية جدا" ، وبان "العاملين فيها انانيون ، لا يريدون التضحية بجزء بسيط من رواتبهم العالية لمساعدة المؤسسة التي توفر لهم العمل من اجل الخروج من "ازمتها المالية" .

وبهذا الخصوص يجب القول بان سلم الرواتب المعمول به في جامعات ومعاهد التعليم العالي، هو ادنى سلم في الضفة والقطاع .

اما من يقلقون راحة العاملين على تخفيضها اذا لم يتم ذلك او اذا قرر تجميد الرواتب لا يجوز تجاوزه قليل ضمن دائرة الرؤساء ورئيس المكتب الهندسي تاسعا : هناك عدم كفاءة تصرف، وفساد على الصعيد مما يكلف ميزانية الجامعة الالاف من الدنانير سنويا اكثر .

وحيث ان هذا البند يمثل ان يكون موضوع مقالة قائمة كبير فسنكتفي بايراد الارقام وهي مجرد عينة

● مجموع مصاريف ونوابه (رواتب ومصاريف عن مجموع رواتب نصف الجامعة، اى يزيد عن ثمانين موظفا في الجامعة .

● احد موظفي الجامعة بسرقة منتظمة كان سنوات، مما كلف الجامعة الاف عديدة من الدنانير قضيته وخرج "كالشعرة من العجين" بل ومعه شهادة براءة من نائب الرئيس.

● هناك عضو هيئة تدريس على كادر احدى الدوائر ولا تقوم بتدريس ولو حصة وتقبض راتبها كاملا، وهي الوحيدة .

● بعد مرور اقل من استلام مبنى ادارة الجامعة الكافتيريا وقاعة اكتشاف ناصر هناك خلل خطيرا، حيث حجارة المبنى بالسلوك هذا الخطر، اجريت عملية لاعادة تكحيل العمارات وطلائها من الخارج بعادة الشمن، عملية استغرقت اكثر وعشرات الالاف من الدنانير وبالطبع ليس على نفقة المقاول للتغطية على مثل هذه (وهي كثيرة) تتوفر الميزانية الطائلة، اما لرواتب فهناك "ازمة مالية" .

عاشرا : ان لجامعة بيرزيت كبير في قلوب الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة بالشتات ، وفي قلوب الكثير العرب والاجانب من اصدقاء الفلسطيني، وقد سبق وتبرع منهم بمبالغ طائلة للجامعة المتبرعين لا تقتصر على عمر العقاد الذى تبرع بكامل مبنى كلية الهندسة (اكثر من ملايين دولار) ولا السيد يوسف الذى تبرع بكامل تكاليف مكتبة الجامعة، وانما تعدد المتبرعين لتشمل العشرات وتشهد على ذلك اللوحات تحمل اسماءهم وتنتشر في الجامعة .

اذا كانت الجامعة في "ازمة مالية" حقا، اذا لماذا لا يلجأ الامناء الى هؤلاء والى امثالهم كثير، اذا كانت الجامعة قد حافظت على علاقات حية وحميمة معهم تبقى حياة الجامعة ، وتلتقي اصول اللياقة ، ويلتقي متبرعين كرام .

ام يا ترى كنا نريد من العاملين وللابد بمجرد استلامنا المتضمن مبلغ التبرع !!!

او اننا نسيها في البترودولار، وحالة النجاح ان نطرح عليهم وعلى الملأ اذا صدق والتقينا بهم في الفنادق او المؤتمرات او المطارات ؟! وبالتالي نتوجه اليهم اليوم !!

مصاريف مكتب الرئيس ونوابه تزيد عن نصف مجموع رواتب الموظفين

لماذا تدفع رواتب كاملة لمدرسين لا يدرسون ولو واحدة ؟!

شكر وتقدير

اود، بعد مغادرتي لمستشفى المقاصد الخيرية، واثر نجاح العملية الجراحية التي اجريت لي هناك، ان اعرب عن عميق امتناني وعظيم تقديري لكل الذين احاطوني بالرعاية . واخص بالذكر مدير عام جمعية المقاصد الاستاذ محمود الحسيبة ، الذى هيأ لي ، واحاطني بالكثير من الرعاية والعناية .

اقدم عظيم شكري وخالص تقديري للاطباء هاني عابدين، الذى اشرف على علاجي منذ البداية ولا يزال ، والدكتور شوقي حرب، جراح القلب والاوعية الدموية القدير والبارع ، الذى استأصل العلة من صدري . والى كل الاطباء الذين شاركوا في علاجي وعادوني في مرضي، واخص منهم الدكتور مصطفى عبد الشافي والدكتور فاروق عبد الرحيم وغيرهم .

كما اشكر طواقم التمريض الذين قدموا لي ، رعاية لا تقدر بثمن ، اشكر كل من زارني ، وسأل عني ، ومن رأى في امتداد حياتي نفعا لوطني، لشعبي، ولقضيته العادلة .

ـ عبد المجيد حمدان ـ